

الحكومة الليبية الانتقالية  
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

قرار الوزير

رقم ( ٩ ) لسنة ٢٠١٢ م

بتقرير بعض الأحكام في شأن حماية أراضي الغابات العامة

وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

- بعد الإطلاع على بيان انتصار ثورة 17 فبراير الصادر في 22/فبراير/2011م.
- وعلى الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 /أغسطس 2011 م
- وعلى قانون النظام المالي للدولة واللوائح الصادرة بمقتضاه .
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 1982 مسيحي ، بشأن حماية المراعي والغابات وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم ( 15 ) لسنة 1989 مسيحي ، بشأن حماية الحيوانات والأشجار ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1992 مسيحي ، بشأن حماية الأراضي الزراعية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وتحديد اختصاصاته .
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي - ليبيا رقم (184) لسنة (2011) بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية .
- ولمقتضيات المصلحة العامة .

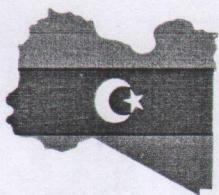
قرار

مادة (1)

يوقف اعتباراً من تاريخ هذا القرار منح كافة أنواع التراخيص الواردة على أراضي الغابات العامة والمراعي وذلك إلى حين صدور الضوابط القانونية والفنية الخاصة بها وتعتبر لاغية كافة التراخيص والأذونات الممنوحة للأغراض التالية :-

- 1 إقامة المباني والإنشاءات داخل الغابات العامة
- 2 تسوية الأراضي الزراعية ونقل التربة
- 3 قطع وخلع أو استثمار أشجار الغابات
- 4 إقامة الأسوار الترابية والحجرية





الحكومة الليبية الانتقالية  
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

تابع قرار الوزير رقم ( ٩ ) لسنة ٢٠١٢ م

**مادة (٢)**

على إدارة المراعي والغابات ومكتب حماية الأراضي الزراعية وجهاز الشرطة الزراعية والساسة المكلفين بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية بالمناطق متابعة تنفيذ هذا القرار واتخاذ الإجراءات اللازمة بإحالة الأمر للجهات المختصة عن أية تعديات وإيقافها فور وقوعها وموافاة الوزارة بالتقارير الدورية عنها

**مادة (٣)**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

الإمضاء

المهندس / سليمان عبد الحميد بو خروبه  
وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية



صدر في / طرابلس  
الموافق : 22 / يناير / 2012 م  
القانونية